



مجلة جرش للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية نصف سنوية محكمة
متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة جرش
جرش - الأردن

الرقم الدولي 1814-2672



كانون الأول 2021 م / ربيع الآخر 1443 هـ

العدد الثاني

المجلد الثاني والعشرون

التعريف بالمجلة

مجلة (علمية، دورية، محكمة) تُعنى بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها باللغة العربية أو الإنجليزية، أو الفرنسية، أو أية لغة أخرى، في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتصدر مرتين كل عام في شهري (حزيران وكانون أول) عن جامعة جرش.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين في جميع بلدان العالم لنشر بحوثهم التي تتوافر فيها الأصالة والجدة، والمنهجية العلمية، وأخلاقيات البحث العلمي.

ISSN : 1814 – 2672

الرمز الدولي المعياري:

د/2002/862

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية:

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس / رئيس جامعة جرش / الأردن

Yousef900300@yahoo.com

أعضاء هيئة التحرير

<p>الأستاذ الدكتور محمود الحبيس جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن. alhabees@bau.edu.jo</p> <p>الأستاذ الدكتور أحمد حوامدة نائب رئيس الجامعة/ جامعة جرش/الأردن. ahmedalhawamdeh@hotmail.com</p> <p>الأستاذ الدكتور زياد محمد ربيع نائب رئيس الجامعة/ جامعة جرش/ الأردن. Dr.zyad.law@gmail.com</p> <p>الأستاذ الدكتور هاني عبد الرحمن كلية العلوم التربوية/ الجامعة الأردنية/ الأردن. htawil@ju.edu.jo</p>	<p>الأستاذ الدكتور عبد العزيز السبيل أمين عام جائزة الملك فيصل/ السعودية. alsebail@hotmail.com</p> <p>الأستاذة الدكتورة بربارا ميخالاك بيكولسكا جامعة ياجيلونسكي/ بولندا. stetkev@gmail.com</p> <p>الأستاذ الدكتور محمد أبو الفضل بدران نائب رئيس جامعة جنوب الوادي بقنا/ مصر. badranm@hotmail.com</p> <p>الأستاذ الدكتور أسامه الفقير عميد كلية الشريعة/ جامعة اليرموك/ الأردن. fakeer@yu.edu.jo</p>
---	---

المحرران اللغويان:

- الدكتورة عبير بني مصطفى / قسم اللغة العربية / جامعة جرش.
- الدكتورة رشا مقابله / قسم اللغة الإنجليزية/ جامعة جرش.

سكرتير تحرير المجلة: السيد يزن أبو حمودة

الهيئة الاستشارية

باكستان	جامعة ناشونال ديفنس	أ.د. محمد خان
فرنسا	جامعة روان	أ.د. فيليب لان
فرنسا	جامعة نانت	أ.د. أولجا جالاتانو
الأردن	رئيس جامعة آل البيت	أ.د. عدنان العتوم
سلطنة عُمان	جامعة السلطان قابوس	أ.د. شكري المبخوت
الكويت	جامعة الكويت	أ.د. سعاد عبد الوهاب
الكويت	جامعة الكويت	أ.د. نسيم الغيث
الأردن	جامعة اليرموك	أ.د. محمد بني دومي
الكويت	جامعة الكويت	أ.د. موسى رابعة
الأردن	جامعة اليرموك	أ.د. زياد السعد
الأردن	جامعة اليرموك	أ.د. جمال أبو دولة
الأردن	رئيس الجامعة الهاشمية	أ.د. فواز عبد الحق
فلسطين	جامعة القدس	أ.د. محمد شلالدة
الأردن	رئيس جامعة الزرقاء	أ.د. جهاد حمدان
الإمارات العربية المتحدة	جامعة العين	أ.د. نور الحجايا

المراسلات

ترسل البحوث إلى العنوان الآتي:

جرش للبحوث والدراسات

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس

رئيس جامعة جرش-جرش-الأردن

سكرتير تحرير المجلة: (يزن أبو حمودة)

هاتف : 00962795981715

البريد الإلكتروني: Jrs@jpu.edu.jo

الموقع الإلكتروني: www.jerashrs.com

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2021م

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة خطية
مسبقة من رئيس هيئة التحرير

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي

هيئة التحرير أو سياسة جامعة جرش

الرؤية والرسالة والأهداف

الرؤية:

أن تكون مجلة متميزة في مجال نشر البحوث المحكمة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومفهرسة في قواعد البيانات الدولية.

الرسالة:

نشر البحوث المحكمة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية وفق معايير عالمية متميزة.

الأهداف:

- 1- تلبية حاجة الباحثين محلياً وإقليمياً وعالمياً للنشر في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- 2- تكوين مرجعية علمية للباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

أخلاقيات النشر

مقدمة:

- مجلة جرش للبحوث والدراسات (JRSJ) هي مجلة بحثية دولية تخضع للتقييم على يد مختصين.
- تصدر مرتين سنوياً عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة جرش، جرش- الأردن.
- تُمولّ المجلة من ميزانية البحث العلمي في جامعة جرش.
- تطبق المجلة أعلى معايير أخلاقيات النشر لتفي بالسلوك الأخلاقي المطلوب لنشر البحوث في المجلات المحكمة.
- تُمارس جميع الوسائل لمنع أيّ إساءة في النشر.
- تتأكد مجلة جرش للبحوث والدراسات من أن جميع الأطراف المشاركة في عملية النشر: المؤلفون، والمحررون والمحكمون يوافقون على التصرف بجديّة لمنع أيّ سلوك غير أخلاقي.

واجبات رئيس هيئة التحرير وهيئة التحرير:

- تتبّع هيئة التحرير الإجراءات والسياسات اللازمة لضمان جودة المواد المنشورة والحفاظ على سلامة العمل المنشور.
- تتخذ هيئة التحرير القرارات بقبول أو رفض البحوث بناءً على الأسس الأكاديمية والعلمية وحدها.
- هيئة التحرير وحدها المسؤولة عن اتخاذ القرار دون أيّ تدخل من الناشر، وتختار محكمين متخصصين يتمتعون بالخبرة الكافية دون وجود تضارب في المصالح.

- تولى هيئة التحرير عناية فائقة لمنع أي إفشاء للمعلومات الخاصة بالبحوث المقدمة لأي شخص آخر غير المؤلف، والمحكمين المحتملين، والناشر.
- يسترعى انتباه المحكمين دائماً بعدم الكشف عن أي معلومات تخص البحث الذي يقومون بتحكيمة.
- تولى هيئة التحرير عناية فائقة لحماية هويات المحكمين ما لم يرغب المحكمون في الكشف عن أسمائهم.
- لا تدخر هيئة التحرير ورئيس هيئة التحرير وسعا لضمان تحكيم البحوث على أسس علمية بحتة، وعدم الضغط على الباحثين للاستشهاد بمنشورات محددة لأسباب غير أكاديمية.
- في حال وجود تعديلات لا نزاع عليها في التأليف لأسباب مقبولة، فعلى هيئة التحرير طلب موافقة جميع المؤلفين على هذه التغييرات خطياً (بما في ذلك أي من المؤلفين الذين تم حذف أسمائهم من قائمة المصادر).

مسؤوليات الباحث:

على الباحثين المهتمين بالنشر في مجلة جرش للبحوث والدراسات الالتزام بالإرشادات العامة الآتية:

- ينبغي أن يمثل البحث المقدم عملاً أصيلاً للباحث.
- لا يجوز تقديم البحث المقدم، أو قيد الدراسة للنشر إلى أي مجلة أخرى.
- المؤلفون مسؤولون عن محتويات البحث الذي ينبغي أن يحوي بيانات أو نتائج جديدة وكافية ودقيقة.
- ينبغي أن يشير البحث المقدم إلى جميع المنشورات ذات الصلة التي استخدمت في العمل واستشهد بها.
- ينبغي أن يكون جميع الباحثين مساهمين في البحث، وأن يكونوا على دراية بمحتواه كاملاً.

- على جميع المؤلفين قراءة نموذج إصدار حقوق النشر والتوقيع عليه (نموذج حقوق النشر).
- ينبغي أن يتأكد المؤلف من أن كل من قدم مساهمة بارزة في العمل مدرج بوصفه مؤلفاً مشاركاً.
- ينبغي الإعلان عن مصدر تمويل البحث ونشره إن وجد.

واجبات المحكمين:

- ينبغي أن يسهم المحكمون في قرارات هيئة التحرير من خلال تقييم البحوث على أساس مزاياها العلمية، والإشارة إلى الأصلة ، والإضافة إلى الأدبيات الموجودة، والدقة ، وكفاية المراجع ، والاستشهادات المستقبلية المحتملة ، ووضوح البحث وتنظيمه.
- على المحكمين معالجة قضايا أخلاقيات البحث والنشر (أي إذا ما كانوا يعتقدون أن البحث قد أنجز بما يتناسب والمعايير الأخلاقية، أو إذا كان لديهم أي شكوك في الانتحال أو التلفيق أو التزوير أو النشر المكرر).
- على المحكمين الإعلان عن أي تضارب في المصالح، إن وجد، في أقرب فرصة؛ لتمكين رئيس هيئة التحرير من تقرير ما إذا كان التحكيم غير المتحيز ممكناً.
- على المحكمين الحفاظ على سرية المادة، وإبلاغ رئيس هيئة التحرير إن كانوا بحاجة إلى بعض المساعدة من زميل في تحكيم البحث.
- على المحكمين المحتملين الذين يشعرون بأنهم غير مؤهلين لتحكيم البحث، أو غير قادرين على تحكيمه إخطار رئيس هيئة التحرير مباشرة، وإعفاء أنفسهم.
- على المحكمين كتابة تقرير مفصل عن تحكيمهم؛ ليتم إبلاغه للباحثين الذين يطلب إليهم التعامل مع التعليقات كافة في تقرير التحكيم من أجل تنقيح البحث وتحسينه.
- على المحكمين إجراء عملية التحكيم في الوقت المحدد .

عمليات التحرير:

- عند استلام بحث مقدم للنشر، يُرسل إقرار بالاستلام إلى المؤلف/ المؤلفين.
- يقوم أعضاء هيئة التحرير بتقييم أولي للبحوث، ويجوز لهيئة التحرير رفض البحث دون تحكيمه إذا رأت أنه غير مناسب لقراء المجلة أو ضعيفا.
- لا يعتمد قرار عدم إرسال البحث للتحكيم إلا على المحتوى العلمي للورقة، ولا يتأثر بالرأي المسبق تجاه المؤلفين، أو المؤسسة التي يعملون فيها.
- إذا وُجد أن البحث مناسب للنشر المحتمل، تختار هيئة التحرير اثنين على الأقل من المحكمين المختصين المناسبين من ذوي الخبرة الكافية بشرط عدم وجود تضارب محتمل في المصالح مع الذين يُرسل البحث إليهم لتحكيمه.
- يُطلب من المحكمين تقييم البحث المقدم وتقديم تقرير مكتوب يتناول أصالة البحث، وملاءمته العلمية، وعلاقته بالتخصص، وأهميته، وحداثه منهجية، وتنظيمه، ووضوح كتابته، بالإضافة إلى أية قضايا أخلاقية أو مخالفات.
- يطلب من المحكمين تقديم توصيات واضحة لقبول البحث أو رفضه، أو إجراء تغييرات جوهرية أو طفيفة.
- بناء على تقارير المحكمين وتوصياتهم، تقرر هيئة التحرير ما إذا كان البحث مناسباً أم غير مناسب للنشر.
- يُبلغ القرار مع تقارير التحكيم للمؤلف. وعلى رئيس هيئة التحرير التأكد من تلقي تقارير التحكيم في الوقت المناسب.

الانتحال:

- لا تقبل هيئة تحرير مجلة جرش للبحوث والدراسات (JRSJ) أي نوع من الانتحال.
- المجلة ليست مسؤولة عن الانتحال.

- على جميع المؤلفين الذين يقدمون بحوثًا إلى المجلة التأكيد أن بحوثهم هي من إبداعاتهم الخاصة ولم يتم نسخها كليًا أو جزئيًا من أعمال أخرى.
- على المؤلفين أن يذكروا المصادر والاقتراسات لجميع الأعمال ذات الصلة المستخدمة في البحث.
- تقوم هيئة التحرير بفحص جميع البحوث المقدمة؛ بحثًا عن الانتحال، أو النسخ باستخدام برامج كشف الانتحال. علاوة على ذلك، يُطلب من المحكمين الإبلاغ عن أية مشكلات غير أخلاقية أو مخالفات.
- سيؤدي اكتشاف أي مخالفات مؤكدة إلى الرفض الفوري للبحث وأي بحث في المستقبل من المؤلف.
- إذا أثار القراء أو المحكمون أو غيرهم مخاوف حقيقية بشأن بحث ما، فإن رئيس هيئة التحرير يتصل في البداية بالمؤلف ويسمح له بالرد على المخاوف، فإذا كانت استجابته غير مرضية، فإن رئيس هيئة التحرير يأخذ هذه المسألة إلى المستوى المؤسسي من خلال الاتصال برئيس المؤسسة. وإذا وُجد أن البحث المنشور هو نسخة مكررة، فسيتم نشر مذكرة سحب، وسيتم إرسال نسخ من المراسلات إلى رئيس المؤسسة التي يعمل فيها الباحث.
- يجب الاحتفاظ بالبحوث التي تم سحبها عبر الإنترنت، ووضع علامة عليها بشكل بارز على أنها سُحبت من جميع الإصدارات عبر الإنترنت من أجل القراء في المستقبل.

حقوق النشر:

- عند التقديم، يُطلب من الباحثين الإقرار بأن البحث لم يُنشر مسبقًا، ولن يُنشر مستقبلاً في مكان آخر.
- يطلب إقرار بنقل حقوق المؤلف من الباحث/ الباحثين إلى جامعة جرش قبل النظر في نشر البحث.
- يقدم رئيس هيئة التحرير النموذج اللازم لهذا النقل (نموذج حقوق الطبع والنشر) قبل إرسال الطلب إلى المحكمين.

- يُحظر نسخ أي جزء من محتويات العمل المنشور دون إذن خطي من رئيس هيئة التحرير.

تنظيم البحث:

ينبغي أن تكون البحوث مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية (وأن تكون البحوث المقدمة باللغة العربية أو الفرنسية مصحوبة بملخص وكلمات مفتاحية باللغة الإنجليزية)، كما وينبغي إعداد جميع البحوث وفقاً لأسلوب/سياسة المجلة.

إعادة الطباعة والمسودات:

سيتلقى الباحث المسودات الأولى لإجراء التصحيحات اللازمة، ويطلب منه إعادة النسخة المنقحة إلى المجلة في غضون أسبوع، ولا تُقبل أي تغييرات جوهرية على البحث في هذه المرحلة ما لم تُطلب من الباحث.

رسوم النشر:

150 ديناراً أردنياً أو ما يعادلها عند قبول البحث للنشر.

إخلاء مسؤولية:

إن الآراء الواردة في هذه المجلة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير.

قواعد النشر:

- تنشر المجلة البحوث باللغات: العربية والإنجليزية والفرنسية، ويمكن نشر بحوث بلغات أخرى بعد موافقة هيئة التحرير.
- تنشر المجلة مراجعات المؤلفات العلمية، والتقارير الخاصة بالمؤتمرات الدولية والندوات العلمية المحكمة.
- يرفق بكل بحث ملخص باللغة العربية وآخر بالإنجليزية على ألا يقل عن 150 كلمة، وتكتب بعد الملخص الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يجب أن تتوافر في البحوث العلمية المرسله للمجلة الأصالة، والمنهجية العلمية، والإحاطة، والاستقصاء، ويجب أن يكتب البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء.
- يشترط في البحث ألا يكون قد قدم للنشر أو نشر في أي مكان آخر.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم وفق الأصول العلمية.
- تصبح البحوث بعد قبولها للنشر حقاً محفوظاً للمجلة، ولا يجوز النقل منها إلا بالإشارة إلى المجلة.
- لا يجوز للباحث إعادة نشر بحثه إلا بموافقة خطية من هيئة التحرير، ويجب الإشارة إلى المجلة وفق الأصول.
- يجب أن يكون البحث مرقوناً على الحاسوب باستخدام برنامج word، وبمسافة مزدوجة بين السطور، ويرسل بواسطة البريد الإلكتروني إلى عنوان المجلة: Jrs@jpu.edu.jo.
- يكون حجم الخط (14) ونوعه (Arial). وهوامشه الجانبية (2.5) سم.
- ألا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والجداول والملاحق عن ثلاثين صفحة (A4)، سبعة آلاف كلمة حداً أقصى.
- يذكر الباحث في الصفحة الأولى من البحث اسمه ورتبته الأكاديمية والمؤسسة التي يعمل فيها، وبريده الإلكتروني.
- تحتفظ الهيئة بحقها في عدم نشر أي بحث وتعدّ قراراتها نهائية.
- لا تُردّ الأبحاث التي لم تقبل للنشر إلى أصحابها.

- يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حال سحبه البحث، أو رغبته في عدم متابعة إجراءات التقويم.
- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون خلال أسبوع من تاريخ تسلّمه القرار.
- يخضع ترتيب الأبحاث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.
- الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير، أو سياسة جامعة جرش.

التوثيق:

* ترقم الإحالات في متن البحث بطريقة متسلسلة، بين قوسين صغيرين ().

* تكون هوامش الإحالة إلى المصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:

- في حال كان المصدر أو المرجع كتاباً:

اسم المؤلف كاملاً: المصدر أو المرجع، عدد الأجزاء، مكان النشر، الناشر، السنة،
الصفحة.

- في حال الرجوع إلى الدوريات أو المجلات تكون الإحالة إليها على النحو الآتي:

- اسم المؤلف كاملاً: عنوان البحث، اسم الدورية أو المجلة، المجلد، العدد، السنة،
الصفحة.

* تثبت في آخر البحث:

أولاً: الهوامش.

ثانياً: قائمة المصادر والمراجع:

أ. المراجع العربية: التي اعتمدها الباحث في بحثه وفق التسلسل الأبجدي
(أ، ب، ج ...) إلخ لاسم المؤلف العائلي.

ب. المراجع الأجنبية مرتبة (A,B,C....).

ثالثاً: List of Sources and References

وهنا تكتب المراجع العربية بالحروف اللاتينية أو تترجم وتدمج مع المراجع الأجنبية إن وجدت، ثم ترتب القائمة كلها العربية والأجنبية (A,B,C....).

الاشترك السنوي:

- أ) للأفراد: ثلاثة دنانير داخل الأردن، وعشرة دولارات أمريكية خارج الأردن.
- ب) للمؤسسات: عشرة دنانير داخل الأردن، وخمسة عشر دولاراً أمريكياً خارج الأردن.

الفهرس

أولاً: البحوث باللغة العربية

الرقم	عنوان البحث	الصفحة
1	أثر مقامات بديع الزمان الهمذاني في القصص الأندلسية (رسالة التوابع والزوابع (أ نموذجاً)	647
2	الفضاء النصي - قصة نجاتي صدقي "شمعون بوزاغلو" نموذجاً	663
3	المرجعيات الفكرية والتقنيات الفنية لدى غالب هلسا في مجموعته القصصية "وديع والقديسة ميلادة وآخرون"	685
4	المصطلح النحوي التراثي ومدى توظيفه في الدرس اللساني العربي الحديث	707
5	رواية "التين الشوكي ينضج قريباً": دراسة في الرؤية والتشكيل	725
6	الضمائر الشخصية وبنيتها الصرفية بين القدماء والمحدثين	743
7	التبين والتثبت في ضوء القراءات القرآنية	769
8	التحليل النفسي عند المحاسبي -دراسة تأصيلية-	799
9	التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي	825
10	الرخص الشرعية وتطبيقاتها في ظل انتشار الأوبئة: دراسة فقهية مقارنة	851
11	نظرة مقاصدية في سهم الغارمين	893
12	سنة الأخذ بالأسباب ومضامينها التربوية	921
13	التنبيه بين الأصوليين والنحويين - دراسة تحليلية مقارنة-	947
14	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية المجتمعية وأثره في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية الكويتية	995
15	درجة وعي معلمي التربية الإسلامية بالأساليب التربوية النبوية وتطبيقهم لها من وجهة نظرهم	1031
16	دور البحث العلمي بجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	1055
17	درجة توفر آليات إدارية لزيادة الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية الرسمية بناء على مدخل الرافعة (Leverage Approach) لإدارة المعرفة	1079

الصفحة	عنوان البحث	الرقم
1109	المسؤولية التربوية للجامعات الأردنية الحكومية في مواجهة: ظاهرة التطرف الفكري في المجتمع	18
1143	الرضا الوظيفي لمعلمي المدارس الثانوية الحكومية في مديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية	19
1181	مساهمة قوة الأنا والشعور بالذنب في التنبؤ بالوجود النفسي الممتلئ لدى المعنفات في الأردن	20
1219	المقارنة بين دقة تقدير القدرة بإختلاف طول الإختبار وشكل توزيع معلمة القدرة تبعا للنموذج اللوجستي ثلاثي المعلمة بإستخدام بيانات حقيقية ومولدة	21
1251	درجة ممارسة مدير المدرسة لدوره كمشرف مقيم في مدارس الفترة المسائية (للطالبة السوريين) من وجهة نظر المعلمين في محافظة جرش	22
1279	فاعلية برنامج تدريبي في تحسين المهارات الاجتماعية لدى عينة أردنية من الطلبة ذوي صعوبات التعلم	23
1313	مستوى التفكير الإيجابي لدى طلبة الصفين التاسع والعاشر الأساسيين في المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم للواء سحاب في الأردن	24
1345	مستوى امتلاك الطلبة اللاجئيين للقيم الاجتماعية من وجهة نظر المعلمين الأردنيين في مخيم مخيزن ومريجيب الفهود	25
1367	معوقات التعلم عن بعد من وجهة نظر معلمي المرحلة الأساسية العليا في تربية لواء الشوبك في ظل جائحة كورونا	26
1405	واقع استخدام معلمي غرف مصادر التعلم لتقنيات تكنولوجيا التعليم في تدريسيهم ومعوقات استخدامها في ضوء بعض المتغيرات	27
1433	دور الرقابة الداخلية في منع المخالفات المالية والإدارية في بلديات محافظة المفرق: دراسة ميدانية	28
1467	واقع مشكلات سن التقاعد من وجهه نظر عينة من مرتادي جمعية الموظفين المتقاعدين بمدينة غزة	29
1509	موقف وكالات الأنباء العالمية نحو قضية اللاجئيين السوريين	30
1539	معالجة الصحافة الأردنية اليومية للعلاقات الاقتصادية الصينية الأردنية دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي الرأي والغد	31

الصفحة	عنوان البحث	الرقم
1563	من فضاء المدينة إلى الفضاء الإلكتروني: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العادات والتقاليد في مدينة إربد	32
1587	دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط	33
1621	أثر أبعاد المواصفة الدولية الأيزو 26000 للمسؤولية المجتمعية في تحقيق الميزة التنافسية لدى المستشفى التخصصي في عمان - الأردن (دراسة حالة)	34
1651	دور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن	35
1667	ضوابط التكييف القانوني في التشريع الجزائي الأردني	36

ثانياً : البحوث باللغة الإنجليزية

الصفحة	عنوان البحث	الرقم
1693	Objective Time and Subjective Time in the Plot of <i>Death of a Salesman</i>: A Cognitive Neuropsychological Approach	37
1715	Animal Metaphors in Bedouin Jordanian Arabic: A Syntactic and Morpho-semantic Study	38
1743	Challenging Shakespeare's Colonial and Racist Orientations: Re-visioning <i>the Tempest</i> in Gloria Naylor's <i>Mama Day</i>	39
1757	Coping Neo-Orientalist Thinking and Islamophobic Beliefs: Religious Identity and Cultural Conflict within the Plays of Atiha Sen Gupta and Aisha Zia	40
1777	Trade Openness and Income Inequality, Empirical Evidence from Selected Developing Countries	41
1795	International Liability for Environmental Damage	42

دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط

عالية عبدالفتاح محمد عربيات*

تاريخ الاستلام 2020/9/

تاريخ القبول 2020/12/2

ملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح أسباب طلب الأسرة الأردنية في محافظات الوسط المسكن من مشاريع الإسكان، والكشف عن دور مشاريع الإسكان في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في ضوء بعض المتغيرات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك عبر اعداد استبيان وزع على عينة عشوائية منتظمة بلغت (433) أسرة استفادت من مشاريع المؤسسة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أبرزها: أن أهم أسباب طلب الأسرة المسكن من مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هو عدم كفاية الدخل، كما أظهرت الدراسة أن المتوسط الحسابي لاستجابات افراد عينة الدراسة نحو دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط تراوحت ما بين (2.10- 3.93)، وكانت الدرجة الكلية متوسطة بمتوسط حسابي (3.48)؛ وظهرت عدم وجود فرق دال إحصائياً بين استجابات افراد الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس، وعدد المقيمين في الوحدة السكنية، ودخل الأسرة، ومصادر دخل الأسرة، وجهة العمل، ووجود فرق دال إحصائياً تعزى إلى متغير المحافظة/ مكان السكن.

الكلمات المفتاحية: مشاريع الإسكان، أزمة السكن، التطوير الحضري، المناطق متدنية الخدمات، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، محافظات الوسط.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2021.

* الجامعة الأردنية ، الأردن. Email: al_al_abb@yahoo.com

The Role of Housing Projects Provided by the General Housing and Urban Development Corporation in Solving the Housing Crisis and Developing Underserved Areas in the Central Governorates

Alia Abdel Fattah Mohammed Arabiat, The University of Jordan, Jordan.

Abstract

The study aimed to explain the reasons why Jordanian families in the central governorates request housing from housing projects and to reveal the role of housing projects in solving the housing crisis and developing low-service areas in light of some variables, to achieve the objectives of the study, the social survey method was used in the sample by preparing a questionnaire distributed on a regular random sample of 433 families that benefited from the institution's projects, The study came up with a series of results, the most prominent of which were: The main reason for the family's housing demand for housing by the Public Institution for Housing and Urban Development is the lack of sufficient income, The study also showed that the arithmetic mean the responses of sample members to the role of housing projects provided by the Public Institution for Housing and Urban Development in resolving the housing crisis and developing low-service areas in the central governorates ranged from (2.10- 3.93), The overall score was average at an arithmetic mean (3.48); The absence of statistical D difference between the responses of study members due to gender variables, the number of residents in the housing unit, family income, family income sources and the workplace showed that there were statistical D difference attributable to the province/place of residence.

Keywords: Housing projects, Housing crisis, Urban development, Underserved areas, General Housing and Urban Development Corporation, Central governorates.

المقدمة:

يعتبر حصول الأسر على المسكن الذي يلبي احتياجاتها من المتطلبات الضرورية للبقاء، بل حق من الحقوق الأساسية لكل مواطن، وأول أولويات تكوين الأسر واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي، شأنه شأن المأكل والملبس⁽¹⁾، فكما هو معروف أول عمل قام به الإنسان منذ القدم هو البحث عن مأوى يقيه من برد الشتاء وحر الصيف. لهذا جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (1/25) ما يلي: "لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية".

من هذا المنطلق أصبح الحصول على مسكن تتوفر فيه المرافق العامة ويلي احتياجات الأسرة، مصدر قلق للعديد من دول الشرق الأوسط، خصوصاً بعد الصراعات الدائرة فيها في ظل الأزمة السورية والعراقية، وذلك نظراً لمحدودية الدخل لشريحة كبيرة جداً من أفراد تلك الدول، والظروف الاقتصادية المتقلبة في الدول المجاورة لها⁽²⁾، لذلك يعد امتلاك مسكن ملائم بأقل التكاليف هدفاً تنموياً لجميع الأسر وخاصة ذوي الدخل المتدني⁽³⁾.

أن المسكن الأقل كلفة هو المسكن الذي تنخفض فيه كلفة إنشائه مقارنة بمنافعه والمرافق العامة فيه، فغالباً تكون تكاليف بنائه في حدود القدرة المالية للمستفيد منه، وتتحقق فيه المعايير والمنافع والاحتياجات الإنسانية المادية والمعنوية بحدودها الدنيا⁽⁴⁾، لهذا اهتمت اغلب الدول بوضع برامج وسياسات الإسكان، وسعت لإعداد مشاريع سنوية تهدف لتحسين ودعم قطاع الإسكان فيها، وتوفير سكن ملائم لذوي الدخل المتدني من موظفي القطاع العام والخاص، وذلك من خلال توزيع أراض سكنية مخدومة ومتاحة للجميع ليقوم المستفيد ببناء بيته بنفسه وبحسب مقدرته المالية، أو من خلال خفض تكاليف مواد البناء، أو بتقديم قروض سكنية ميسرة، أو ببناء مجمعات سكنية وشقق بأقساط طويلة الأجل وبنسبة فوائد قليلة، أو بتطوير المناطق السكنية متدنية الخدمات، أو بتوفير مخزون استراتيجي من الأراضي للتجمعات السكنية المستقبلية⁽⁵⁾.

من هنا أكدت نتائج دراسة كل من العيسوي⁽⁶⁾ وبن جدور⁽⁷⁾ والطائي⁽⁸⁾ والسباهي⁽⁹⁾ والجياشي⁽¹⁰⁾ على أن برامج وسياسات الإسكان والمشاريع الإسكانية تعد إحدى أهم قضايا التنمية في الدول المتقدمة، لما لها من انعكاسات اجتماعية على أفرادها، وذلك لكونها تمكن شرائح كبيرة من أفراد المجتمع وخاصة الشباب المقبلين على الزواج وذوي الدخل المتدني من الاستقرار الاجتماعي في بيئة عمرانية تتمتع بشروط الصحة والسلامة العامة، بالإضافة لانعكاساتها الإيجابية في توسيع مناطق السكن العشوائي الذي قد تحد من توازن النسيج العمراني والتخطيط السليم له، فضلاً عن دورها في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات.

كما أشار الحسيني⁽¹¹⁾ إلى أن أزمة السكن أصبحت تعتبر إحدى المشاكل المتغيرة والمتجددة التي تواجه جميع شرائح المجتمع في معظم الدول وخاصة النامية منها، بسبب الطلب المتزايد عليه وبسبب ارتباطه بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة وللأفراد.

أما عن التجربة الأردنية للإسكان وخلال العقود الماضية، وجد أن الحكومة الأردنية أولت اهتماماً كبيراً بقطاع الإسكان كونه يمس الأسر في مختلف محافظات المملكة، لذا قامت الحكومات المتعاقبة بوضع قوانين تعمل على توفير المسكن الكريم الذي يراعي معايير السلامة العامة حسب المواصفات العالمية للمساكن، كما وتصدت الدولة الأردنية لحل أزمة السكن عبر تأسيس مؤسسة الإسكان عام 1965م كأول تدخل حكومي مباشر في قطاع الإسكان، وأوجدت حلول ملائمة لها،

كما وأنشأت في مؤسسة الإسكان دائرة تعنى بالتطوير الحضري عام 1980م لتعمل على تنفيذ مشاريع التطوير الحضري لتحسين المناطق العشوائية بالمملكة⁽¹²⁾.

وتنفيذاً لتوصيات الاستراتيجية الوطنية للإسكان بموجب القانون رقم (28) لعام 1992م تم دمج مؤسسة الإسكان مع دائرة التطوير الحضري اللتان تأسستا عامي (1965-1980) لتشكيل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، ولتتمتع المؤسسة باستقلال مالي وإداري لإعادة هيكلة قطاع الإسكان، في ضوءها تكلفت المؤسسة عام 1996 بالقيام بدور المسهل للقطاع الخاص بإنشاء شراكه معه لإدخاله بإنتاج الشقق وقسائم الأراضي السكنية المخدومة، كما وبلغ إجمالي المشاريع التي أنجزتها المؤسسة منذ نشأتها وحتى 2019 حوالي (121987) تشمل المشاريع الإسكانية والمسكن العشوائية، ومشاريع المخيمات، ومشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص، ومشاريع المبادرات، حيث بلغ من ضمنها إجمالي عدد المشاريع السكنية (296) مشروع سكني، وإجمالي عدد الوحدات السكنية (67809) وحدة سكنية موزعة على كافة محافظات المملكة، ومن أبرز محاورها⁽¹³⁾:

- انجاز أكثر من (220) مشروعاً اسكانياً تضمن ما يقارب (47719) وحدة سكنية، مضاف إليه مشاريع البدو والمشاريع الريادية، وعددها 14 مشروع من مشاريع البدو، و484 مشروع ريادي.
- انجاز عدد من مشاريع السكن العشوائي ضم (29) موقع و(18080) وحدة.
- انجاز مشاريع في المخيمات بلغت (11) مشروع ضمن (36098) وحدة.
- عملت على استكمال تنفيذ وتسويق المبادرة الملكية للإسكان " سكن كريم لعيش كريم" ضمن محورين: المحول الاول: محور الشقق السكنية، حيث نفذت (21) مشروعاً من مشاريع الشقق، بلغ عدد الشقق فيها (9089) شقة سكنية ضمن (11) موقع في محافظات المملكة، تتضمن: 68 شقة جاهزة في مشروع الزهور، و53 شقة جاهزة في مشروع الفردوس، و256 شقة سكنية لمشروع مدائن النور التي تم شراؤها من مستثمر وبيعها للمستفيدين، و208 شقة جاهزة لمشروع مدينة المجد. والمحور الثاني: محور الأراضي المخدومة حيث وزعت (1098) قطعة أرض مخدومة ضمن (8) مشاريع.
- أنشاء ضاحية الحسين السكنية، ومدينة أبو نصير والمسكن المنتشرة في شرقي العاصمة عمان بكامل خدماتها التحتية ضمن مراحل تضمنت (6073) وحدة سكنية من (3650) وحدة سكنية مبنية و(2423) قطعة أرض مخدومة، ليبلغ عدد سكان المدينة حوالي (70) الف نسمة.

- تنفيذ مشاريع تحسين البنية التحتية للمناطق متدنية الخدمات والمناطق العشوائية وتحسين أوضاعها من النواحي الإجتماعية والإقتصادية، حيث قامت بتطوير (39) موقعاً، استفاد منها ما يزيد عن (400) ألف مواطن.
 - تنفيذ المشاريع الموجهة بالشراكة مع القطاع الخاص المنظم، حيث وقعت المؤسسة (52) اتفاقية شراكة نفذ من خلالها مشاريع المؤسسة في مختلف محافظات المملكة حيث شملت (47) موقع، و(9903) وحدة.
 - تقديم القروض الإسكانية المدعومة للموظفين من خلال برنامج دعم التمويل الإسكاني.
 - بيع أراضي التطوير الحضري لذوي الدخل المتدني وبشروط سهلة موزعة على مستوى محافظات المملكة كافة.
- وتولت المؤسسة حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات بشتى الطرق بما في ذلك⁽¹⁴⁾:

- 1- تقديم التوصية لمجلس الوزراء حول السياسة العامة للإسكان وعلاقتها بالتنظيم والبيئة.
- 2- متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وإجراء دراسات ضمن الوحدات التنموية الإقليمية لإنشاء أحياء جديدة في مناطق التوسع السكني داخل حدود البلديات ومناطق جديدة للتجمعات السكنية.
- 3- تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرامج التدريب في المناطق المقام فيها المشاريع.
- 4- القيام بدراسات وبحوث سكانية واجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية لها علاقة بالإسكان والتطوير الحضري لتوفير الخدمات الضرورية وتحديد الحاجة السكنية.
- 5- توفير القروض للمستفيدين من المشاريع بالتعاون مع الجهات المعنية.
- 6- القيام بالمشاريع الاستثمارية المباشرة عبر ابرام عقود استثمار مع مستثمرين من القطاع الخاص.

كما وتعمل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري حالياً ضمن مسارين، هما⁽¹⁵⁾:

- أ- مسار الإنتاج: وذلك لتلبية الحاجة السكنية، وسد الفجوة الحاصلة من قطع الأراضي الصغيرة المخدومة من خلال تنفيذ مشاريع المواقع والخدمات والمشاريع الريادية والمبادرات والمكازم الملكية السامية، بالإضافة إلى تطوير المناطق متدنية الخدمات لخلق بيئة سكنية صحية من خلال اعداد سكن ملائم وبيئة مناسبة لعيش كريم من حيث تركيب شبكات مياه

وصرف صحي وكهرباء، وتعبيد الطرق والشوارع وممرات مشاه معدة للاستخدام؛ وتسعى المؤسسة دائماً على توفير حدائق ومساجد ومدارس ضمن مشاريعها السكنية.

ب- مسار السياسات: تسعى المؤسسة إلى تحقيق الأهداف الوطنية الواردة في وثيقة كلنا الأردن ووثيقة الأردن عام 2025؛ وذلك من خلال توفير السكن المناسب لذوي الدخل المتدني بمشاركة القطاع الخاص، والمساهمة في تخفيف وطأة الفقر، من خلال تنفيذ مشاريع ريادية لإسكان الأسر الأشد فقراً باستخدام العمالة المحلية وتدريبها، بالإضافة لتحسين خدمات البنية التحتية في المناطق الفقيرة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ورغم الانجازات التي حققتها الحكومة الأردنية إلا أنه وفقاً للمعايير الدولية، تعد الأردن إحدى الدول التي عانت من أزمة السكن وتدني الخدمات في المناطق النائية لسنوات طويلة، رغم التطور الحاصل على مؤسسة قطاع الإسكان في الأردن، بل أن هذه الأزمة متغيرة ومتجددة منذ عقود ماضية وذلك لعدة اسباب، ومنها: الطلب المتزايد على المساكن من السكان، وضعف موائمة العرض مع الطلب كميّاً، وعدم ملائمة المعروض من السكن للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للسكان⁽¹⁶⁾؛ وارتفاع اسعار الأراضي المخدومة للبناء في أغلب محافظات، رافقه ارتفاع تكلفة شراء العقارات، وارتفاع تكاليف البناء ومواده خصوصاً بعد فتح أبواب التملك في سوق العقارات أمام العرب الوافدين⁽¹⁷⁾، علاوة على ذلك الضغط الكبير على الخدمات العامة (الكهرباء، والماء، والصرف الصحي، والاتصالات، وإدارة النفايات الصلبة، وتعبيد الطرق) الذي صاحب الهجرة التي تعرضت لها الأردن على مدى سنوات طويلة⁽¹⁸⁾؛ بالإضافة للأزمات السياسية التي عانت منها الدول المجاورة للأردن والتي نشأ عنها دخول أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين لمختلف محافظات المملكة وتركيزهم أكثر في محافظات الوسط، كما لوحظ أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية ليست في متناول الأسر الأردنية بسبب ارتفاع مستويات الأجور فيها، وأن المنازل التي تقطنها الأسر مكتظة بالأفراد - أي عدم كفاية حجم المسكن من عدد افراده-، وأن هناك فائض في المساكن ذات المواصفات العالية ونقص في المساكن الخاصة بالأسر المتدنية والمتوسطة الدخل رغم حاجة السوق الواضحة لهذا المستوى⁽¹⁹⁾.

كما وبرزت أزمة السكن من جديد في الآونة الأخيرة بظروف أكثر صعوبة، تمثلت بإرتفاع أسعار الشقق لتصل في حدودها الدنيا إلى 100 ألف دينار، ليقف المواطن الأردني وخاصة في القاطنين في المناطق متدنية الخدمات حائراً أمام أزمة جديدة⁽²⁰⁾.

من هنا اصبحت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري مطالبة بتضاصر جهودها مع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية لتحقيق الأهداف الوطنية الواردة في الأجندة الوطنية ووثيقة كلنا الأردن من خلال تلبية الطلب المتزايد على المساكن ومرافقها الأخرى، وخاصة تلك

المتعلقة بتوفير المساكن منخفضة التكاليف للفئات ذوي الدخل المتدني والفقراء ضمن بيئة حضرية مناسبة، وذلك باعتبارها الجهة الحكومية الوحيدة التي تعنى بقطاع الإسكان في الأردن، واليد المنفذة لسياسات وتطلعات الحكومة في القطاع، لهذا بدأت المؤسسة بتفعيل ومضاعفة نشاطها الإنشائي للإسكانات لحل الأزمات، وخدمة ذوي الدخل المتدني وموظفي القطاع الحكومي بشكل خاص بما يتلاءم مع ظروف ساكنيها (عدد الأفراد/ ذوي الاحتياجات الخاصة/ المسنين).

مما سبق يتضح أن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ومنذ نشأتها حققت العديد من المشاريع في كافة محافظات المملكة وخاصة محافظات الوسط - لكونها تعد أرضاً خصبة لجذب الاستثمارات مراكز إدارية لمختلف القطاعات، حيث تتركز الحاجة السكنية في محافظات الوسط بنسبة مرتفعة يليها محافظات الشمال فالجنوب - استفاد منها كافة شرائح المجتمع الأردني، وكان لها آثار إقتصادية وإجتماعية وبيئية إيجابية على الأسر الأردنية، كما وساهمت في تنمية وتطوير المناطق متدنية الخدمات من خلال إنشاء مدن ومشاريع متكاملة الخدمات وبشكل دوري، محققه بذلك رؤيتها ورسالتها وأهدافها المرسومة ضمن خططها الإستراتيجيه طويلة المدى.

من هنا تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن دور مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن في محافظات الوسط، والآليات التي تتبعها المؤسسة لتطوير المناطق متدنية الخدمات بشكل فعلي في محافظات العاصمة عمان والبلقاء والزرقاء ومأدبا، وذلك من وجهة نظر المستفيدين من تلك المشاريع، بالإضافة لمعرفة الخدمات الأساسية المتوفرة فيها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد محافظات الوسط إحدى المحافظات التي عانت وما زالت تعاني تداعيات أزمة السكن وتدني خدمات الإسكان وانعدامها في بعض مناطقها، وقد لاحظت الباحثة من خلال خبرتها العملية في المؤسسة، ومن خلال البيانات المتوفرة لدى المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري عن وجود أزمة سكن في تلك المحافظات، بالإضافة للأزمات الأخرى التي اشارت اليها العديد من الدراسات كدراسة الصلاحات (2018)⁽²¹⁾ ودراسة الرحماني (2012)⁽²²⁾ ودراسة الشويكي(2007)⁽²³⁾ والتي عانت منها بقية المحافظات، ومنها: انتشار ظاهرة السكن العشوائي في المحافظات، والزيادة المفرطة في النمو السكاني، وارتفاع أسعار الأراضي المخدومة للبناء، وارتفاع تكاليف مواد البناء خصوصاً بعد فتح أبواب التملك في سوق العقارات أمام العرب الوافدين، والفرق الكبير بين تكلفة إنشاء المسكن مع المقدرة المالية للمواطن الأردني، وعدم تطور صناعة البناء ومواده وارتفاع الإيجارات، والمتاجرة والمضاربة من قبل بعض السماسرة، وعدم تدبير وسائل التمويل السكني عن طريق مؤسسات تمويلية خاصة لذوي الدخل المتدني،

وتوجه الاستثمار نحو تشييد مساكن فاخرة بدلاً من تشييد مساكن في حدود المقدرة المالية للمواطن الأردني، وعدم ملائمة السياسات والخطط الإسكانية للدولة مع الأوضاع الاقتصادية، والفرق بين تكلفة واحتياجات السكن الحضري والمصادر المتاحة للإسكان، كما لوحظ أن اغلب القائمين على ادارة السكن في المؤسسة يركزون في التعامل مع ازمة السكن من الجانب الفني (الهندسي) مع ضعف التركيز على الجانب الإداري، من هنا أرتأت الباحثة للوقوف على دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن تطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، لذا فقد تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي أسباب طلب الأسرة المسكن من مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري؟
2. ما دور مشاريع الاسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في استجابات افراد الدراسة نحو دور مشاريع الاسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، تبعاً لاختلاف متغيرات: الجنس، والمحافظة، وعدد المقيمين في الوحدة السكنية، ودخل الأسرة، ومصادر دخل الأسرة، وجهة العمل؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بالآتي:

- 1- **الأهمية النظرية:** تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في تسليط الضوء على الدور الفاعل الذي تقدمه المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري عبر مشاريعها السكنية في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، وذلك لرفد وإغناء المكتبات العربية والأردنية بدراسة ترصد دور تلك المؤسسة، ولتشكل مرجعاً مهماً للأكاديميين والباحثين والمهتمين في المجال، كما تعدّ الدراسة نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية متعلقة بدور المشاريع السكنية في حل أزمة السكن لأصحاب الدخل المتدني وتطوير المناطق متدنية الخدمات في المجتمع الأردني بكافة المحافظات؛ فضلاً عن كونها تعتبر من الدراسة الأولى - على حد علم الباحثة - التي تبحث في المجال موضوع الدراسة.
- 2- **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية للدراسة من خلال محاولتها:

- توضيح أسباب طلب الأسر الأردنية في محافظات الوسط للمسكن من مشاريع المؤسسة.
- الكشف عن دور مشاريع الإسكان في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات.
- محاولتها الخروج بمقترحات يمكن تطبيقها في مؤسسات المجتمع المحلي من القطاعين الخاص والحكومي لتطوير المناطق النائية في محافظات المملكة.
- تعدد هذه الدراسة مؤشراً لإجراء دراسات أخرى مشابهة حول دور مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في تطوير المجتمع الأردني ودفع عجلة التنمية الاجتماعية فيه.
- يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تنفيذ عدة مبادرات جديدة في معالجة أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- 1- التعريف بالمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
- 2- التعريف بالمشاريع التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
- 3- توضيح أسباب طلب الأسرة الأردنية في محافظات الوسط للمسكن من مشاريع الإسكان.
- 4- الكشف عن دور مشاريع الإسكان في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات.
- 5- التعرف على الفروق في مستوى استجابات افراد عينة الدراسة نحو دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، تبعاً لاختلاف متغيرات: الجنس، والمحافظه، وعدد المقيمين في الوحدة السكنية، ودخل الأسرة، ومصادر دخل الأسرة، وجهة العمل.

مصطلحات الدراسة:

- مشاريع الإسكان: وهي السياسات والأنشطة الاستراتيجية التي تهدف لإنشاء المدن السكنية المتكاملة الخدمات للمدن الفقيرة، وتوفير الاسكانات لذوي الدخل العادية والمتدنية، وسد الفجوة الحاصلة في السوق من قطع الأراضي المخدومة الصغيرة، وتأمين خدمات البنية التحتية في مختلف محافظات المملكة⁽²⁴⁾.

- أزمة السكن: وتعرف بأنها: "تدهور الأوضاع السكنية للعمال نتيجة التدفق المفاجئ للسكان نحو المدن الكبرى، والإرتفاع الكبير لاسعار الأراضي المخدومة، ونقص الرفاهية والتجهيزات والاحتفاظ، وعدم صلاحية بعض المساكن القديمة غير الصحية للسكن"⁽²⁵⁾.

وتعرف اجرائياً بأنها: المشكلات التي يعاني منها موظفي القطاع العام والعسكريين والمتقاعدين وذوي الدخل المحدودة والمتدنية في محافظات اقليم الوسط والتي تتمثل في الاكتظاظ والازدحام في المسكن، أو صعوبة الحصول على مسكن مع انعدام كافة أو اغلب شروط الرفاهية والراحة فيها.

- **التطوير الحضري:** وتعرف بانها: "احداث التغييرات على المنطقة الحضرية وذلك بإزالة التامة أو الجزئية واعادة بناء الأبنية الموجودة في المناطق التي لا يمكن صيانة نسيجها الحضري المهترئ لانتهاؤ عمرها الوظيفي، ويجاد طراز معماري للوحدات السكنية بتفاصيل حديثة بما يخدم الشريحة الاجتماعية الفقيرة"⁽²⁶⁾.

- **المناطق متدنية الخدمات:** وهي مناطق محافظات اقليم الوسط التي يكون الأسر فيها لا تملك موارد مالية، ويكون افرادها من ذوي الدخل المتدنية والمتوسطة بحيث لا يكفي لتحمل مسؤولية مسكن صحي يناسب افرادها.

- **المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري:** وهي الدائرة المعنية بالتطوير الحضري واعادة هيكلة قطاع الإسكان عبر تنفيذ مشاريع ريادية سكنية مباشرة أو عن طريق ابرام عقود استثمار مع مستثمرين من القطاع الخاص في الأحياء الفقيرة ومتدنية الخدمات لموظفي القطاع العام والعسكريين والمتقاعدين وذوي الدخل المحدودة والمتدنية في كافة انحاء المملكة، بهدف توفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في المناطق الفقيرة، وانتاج وتطوير الوحدات السكنية ضمن المقدرة المالية لتلك الفئات لتمكنهم من الوصول للسكن الملائم، بالإضافة لتوفير القروض للمستفيدين من المشاريع السكنية بالتعاون مع الجهات الممولة المعنية⁽²⁷⁾.

- **محافظات اقليم الوسط:** وهي المحافظات التي تقع في وسط المملكة من حيث الموقع الجغرافي وتضم كل من: العاصمة عمان، ومحافظة الزرقاء، ومحافظة البلقاء، ومحافظة مادبا.

حدود الدراسة ومحدداتها:

- الحدود البشرية والمكانية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من المستفيدين من مشاريع الاسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في محافظات اقليم الوسط (العاصمة عمان، والزرقاء، والبلقاء، ومادبا).

- الحدود الزمانية: تم تنفيذ هذه الدراسة خلال الفترة من 2019/5/14م إلى 2020/10/1م.

- تتحدد نتائج هذه الدراسة بدقة ونزاهة وموضوعية أفراد العينة في استجابتهم على أداة الدراسة المعدة لغايات جمع بياناتها والتي طورتها الباحثة اعتماداً على الدراسات السابقة،

وتم التأكد من صدقها وثباتها؛ لذا فإن إمكانية تعميم النتائج يعتمد على صدق الأداة وثباتها.

- تعميم النتائج: تحدد تعميم نتائج الدراسة خارج مجتمعها الإحصائي بمدى مماثلة المجتمع الخارجي لمجتمع الدراسة الحالي.

الدراسات السابقة:

أجرى كل من الزامل وآخرون (2014)⁽²⁸⁾ دراسة هدفت لتحديد العلاقة بين الرضا عن خدمات الإسكان الخيري لمشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري ونوعية الحياة لدى الأسر السعودية التي دخلها محدود، وتحديد العلاقة بين استفادة الأسر من البرامج التنموية وتوفير الموارد وتحقيق التفاعل الأسري وقدرة تلك الأسر على حل مشكلاتها والتعامل مع المؤسسات المجتمعية، اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وذلك باعداد استبيان وزع على عينة عشوائية بلغ عددها (193) أسره، وأظهرت الدراسة مجموع من النتائج أبرزها: وجود علاقة طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية بين الرضا عن خدمات الإسكان الخيري ونوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل، وان مستوى الرضا عن إجراءات طلب السكن والاتصال والتفاعل البشري جاءت مرتفعة، في حين أن الرضا عن صلاحية السكن للإقامة وخدمات الإسكان جاءت متوسطة.

كما وهدفت دراسة بو خلخال (2014)⁽²⁹⁾ إلى تقييم واقع الأزمة السكنية في مدينة الأغواط، ومعرفة أهم الاصلاحات الجديدة في ميدان التمويل السكني، ومعرفة أبرز البرامج السكنية التي تتناسب وأنماط الطلب الاجتماعي والآثار التي سببتها الأزمة السكنية على جميع النواحي الصحية والبيئية والتربوية في مدينة الأغواط، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باعداد استبيان وزع على عينة عشوائية بلغ عددها (350) أسره، وأظهرت الدراسة مجموع من النتائج أبرزها: أن ابرز أسباب طلب الأسرة المسكن من البرامج السكنية التي تقدمها الدولة هي عدم كفاية الدخل، ومرض المعيل وكبر عمره، وأن الحصول على المسكن يتطلب اخذ قروض سكنية لكن فوائدها لا تتناسب وراتب ذوي الدخل المتدني رغم ذلك الا انها ساهمت البرامج السكنية في حل أزمة السكن وطورت المناطق متدنية الخدمات وذلك لكون البرامج السكنية تقام في مناطق التوسع السكني داخل حدود المدينة ومناطق التنظيم الرسمية.

كما وجرى الطائي (2015)⁽³⁰⁾ دراسة هدفت لتقييم الوضع السكني ومعاونة المواطنين الفقراء فيما يتعلق بأزمة السكن، ومعرفة أبرز الاحتياجات الفعلية لتطوير المجتمعات المتنامية في العراق، ومعرفة اهم تحديات استقطاب مشاريع الإسكان المقترحة للهيئة العامة للإسكان التابعة

لوزارة الاعمار والإسكان، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بتحليل الدراسات العلمية والتقارير الصادرة عن الهيئة العامة للإسكان التابعة لوزارة الاعمار والإسكان، وبيانات غير رسمية صادرة عن هيأت بحثية عراقية ودولية بالإضافة للصور الميدانية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ل (18) محافظة عراقية ومحافظات اقليم كردستان(اربيل، دهوك، السليمانية)، وأظهرت الدراسة مجموع من النتائج أبرزها: أن مشاريع الاسكان التي تقدمها عن الهيئة العامة للإسكان التابعة لوزارة الإعمار والإسكان لم تسهم في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في العراق، بل أن أزمة السكن تتفاقم بالعراق في الغزو الامريكي، كما واطهرت النتائج ضعف البنية التحتية للوحدات السكنية المنشأة سابقاً تحت إشراف الهيئة العامة للإسكان التابعة لوزارة الاعمار والإسكان، فضلاً عن توقف المشروعات الخاصة ببناء المجمعات السكنية وندرتهها في السنوات التي تلت الحرب على العراق، ومحدودية المنجز منها محلياً وبدائية بعضها الأخر، وارتفاع أسعار الأراضي وزيادة بدلات الإيجار، وتوقف المصارف العقارية عن تقديم قروض لمستحقيها.

في حين هدفت دراسة محمد (2017)⁽³¹⁾ إلى بيان دور مشاريع المساكن الجاهزة في حل أزمة السكن بالعاصمة السودانية الخرطوم، ومعرفة أسباب تفاقم المشكلة السكنية في الخرطوم، ومستوى فعالية سياسات الدولة عبر مشاريعها في توفير السكن الصحي المناسب لمواطنيها ومقارنتها مع تجارب إقليمية منها (ليبيا والأردن)، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتحليل الدراسات العلمية والتقارير الصادرة عن الهيئة العامة للإسكان تقييم وتحليل السياسات الإسكانية فيها، وأظهرت الدراسة مجموع من النتائج أبرزها: أن مشاريع الاسكان الجاهزة والتي يقوم بتنفيذها الصندوق القومي للإسكان في الخرطوم ساهمت في تخفيف أزمة السكن فيها إلا أن المساكن باسعار لم تتناسب مع الإمكانيات المادية للمواطنين من ذوي الدخل المتدني، ومشاريع المؤسسة الاسكانية سدت الحاجة السكنية بما يتواءم مع الزيادة في عدد السكان في الخرطوم الكبرى، وأنها مخدومة بالبنية التحتية بشكل جيد، وتتوفر الخدمات الاساسية من مدارس ومراكز صحية واسواق وحدائق في مشاريع المؤسسة، كما تمت مقارنة المشاريع السكنية في الخرطوم مع المشاريع السكنية في الدول الأخرى ومنها ليبيا والأردن ووجد ضرورة الاستفادة من السياسات التي تتبعها تلك الدول لتغيير مسار التنمية الإقتصادية الإجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع المشاريع، وضرورة التخطيط العلمي السليم لتصميم وتطوير وحدات سكنية جاذبة لمواد البناء المحلية واستخدامها في المشاريع لتشكيل المشاريع الاسكانية نواه جذب عمرانية تسهم في توجية الإمتداد العمراني.

كما اجرت الصلاحيات (2018)⁽³²⁾ دراسة هدفت التعرف على المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والقاطنة في

الأحياء الفقيرة في مدينة عمان، ومعرفة الخدمات الأساسية المتوفرة فيها، اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وذلك بأعداد استبيان وزع على عينة عشوائية بلغ عددها (547) أسرة، وأظهرت الدراسة مجموع من النتائج أبرزها: أن نالك العديد من الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والقاطنة في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان، وأن هناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تواجههم والتي دفعتهم لطلب المساكن من المؤسسة، ومنها: المشكلات الاقتصادية حيث جاءت في المرتبة الأولى والمتمثلة بالبطالة والفقر والفساد وتدني الأجور وإرتفاع الأسعار وعدم ثبات الدخل، أما المشكلات الاجتماعية فقد جاءت في المرتبة الثانية إنتشار السرقات والمخدرات وإرتكاب الجرائم، أما مشاكل الأسرة والزواج فقد جاءت في المرتبة الثالثة تضمنت تأخر سن الزواج لدى الأبناء، والزواج المبكر، وجاءت في المرتبة الرابعة المشكلات الصحية إنتشار الأوبئة والأمراض وانتشار الأوساخ والأمراض المزمنة في الأسرة.

دراسة الجياشي (2019)⁽³³⁾ هدفت لتحليل دور مشاريع الإسكان الاستثمارية المقدمة من الدولة في مدينة السماوة في حل أزمة العجز السكني في مدينة السماوة والحد من أثارها السلبية، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي للتقارير الصادرة عن وزارة الإعمار والإسكان لمدينة السماوة، وأظهرت الدراسة مجموع من النتائج أبرزها: أن نسبة العجز كانت عالية جداً في عام 1977 لتصل عام 2019 لـ 20.3%، أن مشاريع الإسكان الاستثمارية المقدمة من الدولة تلعب دوراً في معالجة ومواجهة أزمة السكن تمثل ذلك ببناء وحدات سكنية من قبل القطاع الحكومي، وتقديم قروض ميسرة لذوي الدخل المتدني لبناء مساكن مستقلة من قبلهم، تركزت اغلب مشاريع الإسكان الاستثمارية في مدينة السماوة في الجزء الجنوبي الغربي لذلك لم تنتزع مشاريع الدولة توزيعاً عادلاً حسب توزيع السكان بالمدينة، وأن مشاريع الإسكان الاستثمارية المقدمة من الدولة في مدينة السماوة تعاني من نقص في الخدمات المجتمعية والبنى التحتية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال أهداف الدراسات السابقة ونتائجها، أنها تختلف مع الدراسة الحالية في جوانب، وتتفق معها في جوانب أخرى، فبالنظر إلى الدراسات السابقة يتضح أن الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتفق من حيث موضوع المشاريع السكنية ودورها في حل أزمة السكن، واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على أن هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذ تلك المشاريع، كما اتفقت الدراسة الحالية في أسلوبها لجمع المعلومات مع أسلوب بعض الدراسات السابقة في اعتمادها المنهج الوصفي والمسحي الاجتماعي المعتمدة على الاستبانة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أن ما يميز الدراسة الحالية - في حدود علم الباحثة - أنه لا يوجد دراسات سابقة في الأردن تتناول الموضوع، فاعلمت الدراسات السابقة كانت في دول أخرى، واعلمت الدراسات كانت تتناول الحديث عن تقييم واقع الأزمة السكنية في جوانب مختلفة دون الإشارة بالحديث عن دورها في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات، لذا فهي تعد الدراسة الأولى من نوعها - حسب علم الباحثة- التي تتناول دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، كما واختلفت عن الدراسات السابقة من حيث البيئات التي طبقت بها ومن حيث أهدافها وأسئلتها وعينتها، مع الإشارة أن هذا الاختلاف لا ينفي أن الباحثة استفادت من الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة، كما استفادت الباحثة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وطريقة عرضها في تطوير أداة الدراسة، وهذا يعني أن الدراسة الحالية جاءت امتداداً للدراسات السابقة من حيث أهمية دور مشاريع الإسكان في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات.

الطريقة والإجراءات:

- منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة؛ لمناسبته أسئلة الدراسة وأهدافها.

- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر الأردنية متدنية الدخل والمستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في محافظات الوسط (الزرقاء، والبلقاء، ومادبا، وعمان) البالغ عددها (184) مشروع سكني، والجدول رقم (1) يوضح المشاريع المنجزة من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في محافظات الوسط منذ بداية التأسيس وحتى تاريخ 31/12/2019.

الجدول (1): المشاريع المنجزة من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في محافظات الوسط منذ بداية التأسيس وحتى تاريخ 31/12/2019

المجموع	محافظات الوسط					
	الزرقاء	البلقاء	مادبا	عمان		
120	31	12	7	70	عدد المشاريع	المشاريع الإسكانية
33484	9566	1988	873	21057	عدد الوحدات	
22	6	0	0	16	عدد المواقع	سكن عشوائي
13634	8852	0	0	4782	عدد الوحدات	
8	2	1	1	4	عدد المواقع	مخيمات
23174	5061	11087	842	6184	عدد الوحدات	
45	1	13	2	29	عدد المواقع	الشراكة مع القطاع الخاص
9651	276	2091	174	7110	عدد الوحدات	
17	7	0	1	9	عدد مشاريع الشقق	مشاريع المبادرة
7746	3157	0	568	4021	عدد الشقق	
2	1	0	1	0	عدد مشاريع الأراضي	
201	106	0	95	0	عدد قطع الأراضي	
214	48	26	12	128	اجمالي عدد المشاريع	
87890	27018	15166	2552	43154	الأجمالي	
184	40	25	11	108	اجمالي عدد المشاريع	المشاريع الإسكانية
51082	13105	4079	1710	32188	اجمالي عدد الوحدات السكنية	

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري /إدارة التخطيط الاستراتيجي/ مديرية التخطيط الاستراتيجي / قسم البرامج.

ووفقاً لسجلات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بلغ عدد الأسر المستفيدة من تلك المشاريع (36993) أسرة، موزعين 14776 أسرة في محافظة عمان، و10545 أسرة في محافظة الزرقاء، و956 أسرة في محافظة البلقاء، و716 أسرة في محافظة مادبا.

- عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الأسر والمستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في محافظات الوسط، حيث وصل عددهم لـ (433) أسرة من ذوي الدخل المتدني، والجدول الآتي يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات: الجنس، والمحافظة/ مكان السكن، وعدد المقيمين في الوحدة السكنية، ودخل الأسرة، ومصادر دخل الأسرة، وجهة العمل

المتغير	نوع المتغير	العدد	%
الجنس	ذكر	129	29.8%
	أنثى	304	70.2%
المحافظة/ مكان السكن	عمان	158	36.5%
	الزرقاء	135	31.2%
	البلقاء	107	24.7%
	مأدبا	33	7.6%
عدد المقيمين في الوحدة السكنية	4-1 أفراد	169	39.0%
	8-5 أفراد	150	34.6%
	9 أفراد فأكثر	114	26.3%
دخل الأسرة	لا يوجد	63	14.5%
	أقل من 200 دينار	122	28.2%
	200-500 دينار	207	47.8%
	أكثر من 500 دينار	41	9.5%
مصادر دخل الأسرة	عمل الزوج	23	5.3%
	عمل الزوجة	43	9.9%
	عمل الأبناء	72	16.6%
	متقاعد	84	19.4%
	مساعدات خيرية	94	21.7%
جهة العمل	اخرى (إيجارات)	117	27.0%
	قطاع عام	226	52.2%
	قطاع خاص	207	47.8%

يلاحظ في الجدول (1) أن غالبية العينة من الإناث (70.2%)، ومن محافظة عمان (36.5%)، وعدد المقيمين في الوحدة السكنية 1-4 أفراد (39.0%)، ومن دخلهم 200-500 دينار (47.8%)، ومصدر دخولهم أخرى (إيجارات) بنسبة (27.0%)، ومن القطاع العام بنسبة (52.2%).

- أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة بـ (استبان) تم تطويره اعتماداً على ما ورد في بعض الدراسات السابقة، بالإضافة إلى خبرة الباحثة في هذا المجال، وقد تكونت الاستبانة من ثلاث أقسام: الأول، المتغيرات الديموغرافية: الجنس، والمحافظة/ مكان السكن، وعدد

المقيمين في الوحدة السكنية، ودخل الأسرة، ومصادر دخل الأسرة، وجهة العمل، والقسم الثاني: يوضح أسباب طلب الأسرة المسكن من مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، والقسم الثالث: ويشتمل على (21) فقرة تقيس دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات، وقد صممت فقرات المجال الدراسة باستخدام مقياس (ليكرت الخماسي)، الذي اشتمل على درجات الاستخدام الآتية: (5) كبيرة جداً، و(4) كبيرة، و(3) متوسطة، و(2) قليلة، و(1) قليلة جداً، وقد تم اعتماد المقياس الآتي لتقسيم الدرجات: 1- 2.33 درجة تقدير منخفض، و2.34- 3.67 درجة تقدير متوسط، و3.68- 5.00 درجة تقدير مرتفع.

- صدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الأداة من خلال الصدق الظاهري المرتبط بعرض الأداة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين بهدف التأكد من وضوح الفقرات، ومدى صلاحيتها لقياس ما صممت لقياسه، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وسلامة الصياغة اللغوية، ومدى انتمائها للمجال الذي صُنفت تحته، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين، من إضافة وحذف بعض العبارات، كما تم اعتماد نسبة الموافقة 80% فأكثر على الفقرة؛ دليلاً على صدقها، وتم - بناءً على آراء المحكمين ومقترحاتهم- تنقيح الأداة، وذلك عبر إعادة صياغة بعض الفقرات.

- ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخراج معاملات ثبات الاتساق الداخلي الكلي، لأداة الدراسة وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا (Cronbach - Alpha)، واتضح أن معامل الثبات للأداة ككل بلغ (ألفا = 0.86)، وقد اعتبر هذا المعامل مقبولاً؛ لاعتبار أداة البحث ثابتة.

- المعالجة الإحصائية: لغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)؛ لتحليل بيانات الاستبانة وللإجابة عن أسئلتها، إذ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المقياس، واستخراج تحليل التباين للكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات أفراد الدراسة تعزى إلى متغيرات الدراسة، واختبار توكي المعدل (Tukey Test) للكشف عن المقارنات البعدية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي أسباب طلب الأسرة المسكن من مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد العينة على الجزء الخاص بأسباب طلب الأسرة المسكن من مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، والجدول (3) توضح ذلك.

جدول (3): التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد العينة على الجزء الخاص بأسباب طلب الأسرة المسكن من مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

نوع المتغير	العدد	النسبة المئوية%
عدم كفاية الدخل.	129	29.8%
الإعاقة أو المرض.	72	16.6%
كبر السن.	50	11.5%
سجن العائل.	68	15.7%
وفاة العائل.	65	15.0%
الطلاق.	49	11.3%

ويشير الجدول السابق إلى تعدد الأسباب التي دفعت الأسر متدنية الدخل لطلب السكن، فمن الممكن أن يكون لدى الأسرة الواحدة سبب واحد أو عدة أسباب دفعتها لطلب المسكن، وعليه فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية بجدول (3) أن من الأسباب التي دفعت الأسر لطلب السكن من مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي بالترتيب: عدم كفاية الدخل بنسبة (29.8%)، يليها في الترتيب الثاني من كانت اجابتهم الاعاقة أو المرض بنسبة (16.6%)؛ ثم في الترتيب الثالث جاءت سجن العائل بنسبة (15.7%)، ثم في الترتيب الرابع وفاة العائل بنسبة (15.0%)، ثم في الترتيب الخامس جاء كبر السن بنسبة (11.5%)، يليه في الترتيب السادس جاء الطلاق بنسبة (11.3%). وتشير هذه النتيجة في ظل عدد المقيمين بالأسرة الواحدة ونسبة الدخل ومصدرها وفي ظل غلاء الأسعار والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الأردني إلى عدم كفاية هذه الدخول لإشباع احتياجات أفراد الأسرة، كما وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن اغلب المستفيدين من المشاريع هم ممن مستواهم التعليمي متدني مما يؤثر على فرص التوظيف لديهم وذلك في ظل المواصفات الحالية للتوظيف والمنافسة في سوق العمل الأردني وبالتالي مستوى الدخل يظل منخفض وغير كافي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة بو خلخال (2014)⁽³⁴⁾ ودراسة الزامل وآخرون (2014)⁽³⁵⁾.

ثانياً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال، والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
11	تتوفر الخدمات الأساسية من مدارس ومراكز صحية واسواق وحدائق في مشاريع المؤسسة.	3.93	1.02	مرتفعة
20	ساهمت الجهود المبذولة من قبل المؤسسة لدعم ساكني المناطق المتدنية الخدمات من ذوي الدخل المتدني (اعفاءات الضرائب والرسوم).	3.90	0.92	مرتفعة
2	توفر المؤسسة المسكن بأسعار تتناسب مع الإمكانيات المادية للمواطنين.	3.87	1.03	مرتفعة
21	تعمل المؤسسة على تطوير الأراضي ليقوم المستفيد من شرائح ذوي الدخل المتدني ببناء بيته بنفسه وحسب مقدرته المالية.	3.86	0.96	مرتفعة
13	أُتيحت الفرصة في اختيار السكن الملائم ضمن اسس وتعليمات تنطبق على الأسر.	3.80	1.12	مرتفعة
16	توفير قروض سكنية لذوي الدخل المتدني بفوائد قليلة من خلال آلية تتفق بها المؤسسة مع البنوك.	3.76	0.98	مرتفعة
6	مشاريع المؤسسة مخدمومة بالبنية التحتية بشكل جيد.	3.73	1.05	مرتفعة
8	تتوزع مشاريع المؤسسة توزيعاً عادلاً حسب توزيع السكان بالمحافظات.	3.61	0.87	متوسطة
17	لمست أثر ما قامت به المؤسسة من إجراءات لتحديد الحاجة السكنية والخدمات الضرورية من جولات البحث الميداني.	3.58	1.20	متوسطة
3	تتوزع مشاريع المؤسسة توزيعاً سكانياً متوازناً مع متطلبات التنمية سواء الاقتصادية او الاجتماعية.	3.58	1.20	متوسطة
19	توفر المؤسسة برامج الدعم التمويلي الاسكاني لموظفي القطاع الخاص أسوة بموظفي القطاع العام.	3.52	1.23	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
10	تخفف مشاريع المؤسسة من الضغط على خدمات البنية التحتية في المحافظة.	3.51	1.22	متوسطة
5	مشاريع المؤسسة الاسكانية سدت الحاجة السكنية بما يتواءم مع الزيادة في عدد السكان.	3.48	1.26	متوسطة
9	تخفف مشاريع المؤسسة من السكن العشوائي.	3.47	1.12	متوسطة
7	تشكل المشاريع الاسكانية نواه جذب عمرانية تسهم في توجيه الامتداد العمراني.	3.47	1.27	متوسطة
1	توفر المؤسسة المسكن الصحي والبيئي.	3.46	1.28	متوسطة
18	تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة.	3.44	1.28	متوسطة
15	تنشئ المؤسسة مشاريعها الاسكانية في مناطق التوسع السكني داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم.	3.42	1.29	متوسطة
4	تسهم القروض الممنوحة لدعم صاحبات المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً.	3.41	1.29	متوسطة
14	توفر مشاريع المؤسسة مساكن شعبية بأقساط طويلة الأجل.	2.23	1.20	منخفضة
12	المساكن التي تقدمها المؤسسة تراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.	2.10	1.21	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.48	0.59	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لتقدير عينة الدراسة لمجال دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط تراوحت ما بين (3.93-2.10)، وكانت الدرجة الكلية متوسطة بمتوسط حسابي (3.48)؛ إذ جاء تقدير مرتفعاً في سبعة فقرات، ومتوسطاً في اثنتا عشر فقرة، ومنخفضاً في فقرتين، وقد احتلت الفقرة رقم (11) التي تنص على "تتوفر الخدمات الأساسية من مدارس ومراكز صحية وأسواق وحدائق في مشاريع المؤسسة"، على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.93) وبتقدير مرتفع، وقد تعزى هذه النتيجة إلى صلاحية مساكن المشاريع السكنية للإقامة، فضلاً عن رضى عينة الدراسة عن الخدمات الأساسية التي يحتاجونها (أسواق - مدارس - عيادات) مقارنة بظروفهم المادية المتدنية. كما وقد يعزى ذلك إلى أن مشاريع الإسكان قدمت نموذجاً عمرانياً من الوحدات السكنية يحاكي أنماط الحياة الأردنية وتتناغم مع الواقع البيئي بمعطيات الحاجات البشرية رغم تباين حاجة قاطنة

وقدرتهم المالية، كما وقد يشير ذلك إلى أن مرحلة تنفيذ المشاريع تحتوي على كافة الخدمات المجتمعية والبنى التحتية اللازمة لديمومة الحياة وجودتها، فقد تضمنت المخططات الأساسية لمشاريع الإسكان الاستثمارية على منظومة متكاملة من الخدمات المجتمعية. كما وقد يعزى سبب ذلك إلى فاعلية مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، وأن الجهات الإدارية الحكومية ذات العلاقة بالقطاع السكني (البلدية والماء والمجاري والكهرباء والتربية والصحة والقطاع المصرفي) تؤدي التزاماتها بشأن عملية تنفيذ المشاريع السكنية بالشكل الصحيح.

في حين احتلت الفقرة رقم (12) التي تنص على "المساكن التي تقدمها المؤسسة تراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة"، على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.10)، وبتقدير منخفض. وقد يعزى سبب ذلك إلى أن المشاريع السكنية لا تراعي الخصائص الجسدية لذوي الاحتياجات الخاصة، وهو مؤشر سلبي يوضح ضعف الدور الذي تؤديه مشاريع الإسكان في معالجة أزمة السكن للإسراء التي يعاني أحد أفرادها ظروف خاصة. كما وقد يعزى سبب ذلك لكون القطاع الخاص المتوجه للاستثمار السكني لهذه المشاريع هو قطاع إنتاجي يعتمد الربحية في الاستثمار، إلا أنه يحوي في هيكلته مشكلات جمة وقفت حائلاً دون تحقيق نسب متقدمة في مشاريع الإسكان والتي منها مراعاة ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة. كما وقد يعزى ذلك إلى أن جميع شقق ومساكن المشاريع والوحدات السكنية لم تراعي المرونة في تصميمها خصوصاً في تغيير متطلبات وحاجات الفرد ذوي الاحتياجات الخاصة المعيشية داخل المسكن سواء كان هذا بتوفير المساحات الكافية لحركة الذين يستخدمون وسيلة مساعدة في حركته أو تنقلة مثل الكراسي المتحركة والعكازات أو المشايات، بل كانت تصمم من قبل المقاولين دون متطلبات خاصة يطلبها صاحب المسكن أو رب الأسرة لكي تلائم فرد الأسرة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثاً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في استجابات افراد الدراسة نحو دور مشاريع الاسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، تبعاً لاختلاف متغيرات: الجنس، المحافظة، عدد المقيمين في الوحدة السكنية، دخل الأسرة، ومصادر دخل الأسرة، وجهة العمل؟

استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وتحليل التباين، لبيان الفروق في استجابات افراد الدراسة نحو دور مشاريع الاسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط تبعاً لاختلاف متغيرات الدراسة الديموغرافية.

الجدول (6): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لبيان الفروق في استجابات افراد الدراسة نحو دور مشاريع الاسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في المحافظات محل الدراسة تبعاً لاختلاف متغيرات الدراسة الديموغرافية.

المتغير	نوع المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	129	3.58	0.60
	أنثى	304	3.62	0.59
المحافظة/ مكان السكن	عمان	158	3.48	0.61
	الزرقاء	135	3.66	0.56
	البلقاء	107	3.68	0.60
	مأدبا	33	3.79	0.53
عدد المقيمين في الوحدة السكنية	4-1 أفراد	169	3.64	0.61
	8-5 أفراد	150	3.55	0.60
	9 أفراد فاكثر	114	3.64	0.55
دخل الأسرة	لا يوجد	63	3.60	0.50
	أقل من 200 دينار	122	3.56	0.62
	200-500 دينار	207	3.65	0.58
	أكثر من 500 دينار	41	3.57	0.68
مصادر دخل الأسرة	عمل الزوج	23	3.64	0.70
	عمل الزوجة	43	3.73	0.58
	عمل الأبناء	72	3.75	0.58
	متقاعد	84	3.56	0.62
	مساعدات خيرية	94	3.49	0.58
جهة العمل	اخرى (ايجارات)	117	3.60	0.56
	قطاع عام	226	3.59	0.60
	قطاع خاص	207	3.63	0.59

يبين الجدول اعلاه وجود فرق ظاهري في المتوسطات لاستجابات افراد الدراسة تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموغرافية، وليبيان الفروق إحصائياً استخدم تحليل التباين، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول (7): تحليل التباين لبيان الفروق الإحصائية في استجابات افراد عينة الدراسة نحو مجال الدراسة تبعاً لإختلاف المتغيرات الديموغرافية

مصدر التباين	Sum of squares	درجة الحرية	التباين	قيمة f	Sig.
الجنس	0.183	1	0.183	0.516	0.473
المحافظة/ مكان السكن	2.030	3	0.676	5.731	0.017*
عدد المقيمين في الوحدة السكنية	0.009	2	0.004	0.024	0.876
دخل الأسرة	0.192	3	0.064	0.542	0.462
مصادر دخل الأسرة	0.941	5	0.188	2.655	0.104
جهة العمل	0.062	1	0.062	0.175	0.676
الخطأ	150.931	417	0.361		
الكلي	154.666	432			

يبين الجدول السابق عدم وجود فرق دال إحصائياً تعزى إلى متغيرات: الجنس، وعدد المقيمين في الوحدة السكنية، ودخل الأسرة، ومصادر دخل الأسرة، وجهة العمل؛ استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة ومستوى دلالة في كل من المتغيرات. وقد ترجع هذه النتيجة إلى أن الرضا عن الخدمات المقدمة فعلياً في المشاريع السكنية لا تتأثر بالجنس أو بجهة العمل أو بالدخل ومصدره أو بعدد القاطنين فيه ولكن ما قد تتأثر به هو قدرة الخدمات المتوفرة في تلك المشاريع على إشباع احتياجات الأسر متدنية الدخل عينة الدراسة.

كما يظهر الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً تعزى إلى متغير المحافظة/ مكان السكن؛ استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة (5.731) ومستوى دلالة (0.017). ولتحديد مصدر الفروق بين مستويات متغير المحافظة تم إجراء تطبيق اختبار توكي المعدل (Tukey Test) للكشف عن المقارنات البعدية، وتحديد موقع الاختلافات الدالة إحصائياً، ليظهر أن الفرق كان لصالح عمان عند مقارنتها مع محافظتي البلقاء ومادبا وقد يعزى سبب ذلك لتوافر مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة بمحافظتي البلقاء ومادبا، وأن هذه القطع لم يتم إنشاء وحدات سكنية عليها حتى الآن بسبب تعثر عمليات الحصول على القروض السكنية بفوائد قليلة، وافتقارها لخدمات البنى التحتية. وما يؤكد هذه النتيجة هو الفرق الظاهر في الجدول رقم (8).

الجدول (8): نتائج اختبار توكي (Tukey Test) للمقارنات البعدية لدلالة الفروق نحو دور مشاريع الإسكان التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات الوسط، تبعاً لاختلاف متغير المحافظة

المحافظة	المتوسط الحسابي	عمان	الزرقاء	البلقاء	مأدبا
عمان	3.48	-	-0.18	-0.20*	-0.31*
الزرقاء	3.66		-	-0.02	-0.13
البلقاء	3.68			-	-0.11
مأدبا	3.79				-

التوصيات: توصي الدراسة في ضوء نتائجها بما يأتي:

- 1- تقديم قروض ميسرة بفوائد قليلة تستهدف الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المتدني والدخل المنخفض ممن لا يملكون وحدات سكنية.
- 2- ضرورة العمل على خفض كل من القيمة الإجمالية للوحدة السكنية لتصبح ضمن القدرة الشرائية لجميع شرائح المجتمع المستهدفة من المشروع، وخفض قيمة مبالغ التسديد الشهري للمستفيدين من الوحدات السكنية بحيث تتناسب مع مستوى دخلهم وقدرتهم على تسديد المبلغ ضمن المدة الزمنية المحددة.
- 3- توفير الخدمات المجتمعية والبنى التحتية التي تكفلت بها الدوائر الحكومية، لأنها حاجات أساسية لحياة السكان ولا يمكن أن تنجح هذه المشاريع الإسكانية ما لم يتم تنفيذها ليجعل منها جاذبة لمن يبحثون عن السكن الملائم.
- 4- ضرورة إجراء دراسة لتقييم المشاريع التي تقدمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في محافظات المملكة، ووضع سياسات تعمل على حل أزمة السكن وتطوير المناطق متدنية الخدمات في محافظات المملكة.
- 5- السعي لتبني وتنفيذ استراتيجيات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر محدودة الدخل المقيمة في الوحدات السكنية التي تقيمها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لمساعدتهم على تحسين مستواهم الاقتصادي.
- 6- وضع استراتيجية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة بالإسكان وذلك لإرتباطها الطردي مع نوعية حياة الأسرة محدودة الدخل.
- 7- عمل شركات مجتمعية مع منظمات ومؤسسات القطاع الخاص وتنفيذ مشاريع سكنية متكاملة الخدمات وتراعي كافة المعايير التخطيطية والاجتماعية والبيئية، وضمن المقدرة الشرائية للشرائح المستهدفة.

الهوامش:

- (1) دبابش، ربيعة. (2020). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ارتفاع تكلفة السكن الاجتماعي في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكر، بسكرة، الجزائر، ص أ.
- (2) Norwegian Refuge Council (NRC). (2015). No Place to Call Home - How Syria's displaced millions struggle to Keep Aroof Ovrr their Heads. Viewing history (29/8/2020) website <http://www.ncciraq.org/ar/ngos-ar/ngo>.
- (3) محمد، ايمان. (2017). دور مشاريع المساكن الجاهزة في حل المشكلة السكنية في الخرطوم الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، ص1.
- (4) يوسف، رائد. (2002). المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المنخفض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص2.
- (5) الأسدي، صلاح وعثمان، اسامة. (2017). برامج الإسكان في الدول النامية: نماذج مختارة مع الإشارة لبرامج الإسكان في محافظة البصرة، مجلة حوليات المنتدى، (10)، ص 34.
- (6) العيسوي، أسامة. (2008). حلول مقترحة لمشاريع الإسكان منخفضة التكاليف في قطاع غزة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الطبيعية والهندسية، 16(1): 131-154.
- (7) بن جدود، فاطمة زهرة. (2014). المشاريع السكنية الجديدة في الجزائر بعد الإصلاحات - ولاية غليزان كنموذج-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبدالحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.
- (8) الطائي، ضرغام. (2015). مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها(تحديات استقطاب مشاريع الإسكان العامة- دراسة حالة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بمؤتمر الاسكان، 10(11): 202-227.
- (9) السباهي، رحيم. (2018). إدارة أزمة السكن في العراق: محافظة الديوانية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، الديوانية، العراق.
- (10) الجياشي، يحيى. (2019). واقع مشاريع الإسكان الحضري الاستثمارية في مدينة السماوة ودورها في معالجة مشكلة السكن، مجلة مداد الآداب جامعة المثنى، عدد خاص بالمؤتمرات: 1285-1312.
- (11) الحسيني، بيداء. (2015). تحقيق الاكتفاء السكني بفاعلية تحديث المخطط الأساس واشباع الحاجة السكنية في ناحية الحيدرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10(11)، ص240.

(12) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2020). نبذة عن المؤسسة، تم الاسترجاع بتاريخ 2020/8/27 من الموقع:

http://www.hudc.gov.jo/AR/Pages/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9_%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4

(13) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2019). الكتاب السنوي للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، عمان: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2017). الخطة الإستراتيجية والبرنامج التنفيذي (2016-2019)، عمان: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. وإدارة التخطيط الاستراتيجي / مديرية التخطيط الاستراتيجي / قسم البرامج.

(14) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2013). الكتاب السنوي للمؤسسة، عمان: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

(15) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2020). معلومات عامة، تم الاسترجاع بتاريخ 2020/4/10 من الموقع:

<https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/Home/GovernmentEntities/Ministries/Ministry/Ministry%20of%20Public%20Works%20and%20Housing/Housing%20and%20Urban%20Development%20Corporation?current=true&nameEntity=Housing%20and%20Urban%20Development%20Co>

(16) الرجوب، عبد المجيد، والمومني، خالد. (2004). السياسة الإسكانية الحالية في الأردن ودورها في الحصول على المسكن الميسر، بحث مقدم لندوة الإسكان الثانية (المسكن الميسر)، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ص 13-14.

(17) نصير، عاطف (2004). السياسات الإسكانية بين الواقع وتطلعات المستقبل، عمان: مؤتمر الإسكان واقع وطموح، أيلول 2004، ص 17.

(18) الرحماني، صباح. (2012). الإسكان سياسات وتخطيط، عمان: دار الجامد للنشر والتوزيع، ص 85.

(19) الصلاحات، خولة. (2018). المشكلات الاجتماعية في الأحياء الفقيرة: دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 3-4.

(20) الشويكي، هادية. (2007). الاستثمار العقاري في الأردن، عمان: مركز الرأي للدراسات، تم الاسترجاع بتاريخ، 2020/8/25 في 1:28 مساءً، بحث منشور على الرابط:

http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?type=2&ID=278

(21) الصلاحات، المشكلات الاجتماعية في الأحياء الفقيرة، مصدر سابق.

- (22) الرحماني، الإسكان سياسات وتخطيط، مصدر سابق.
- (23) الشوبكي، الاستثمار العقاري في الأردن، مصدر سابق.
- (24) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2019). مصدر سابق، ص1-3.
- (25) بوخلخال، علي. (2014). واقع أزمة السكن الأسباب والنتائج: تحليل محتوى ورؤى إطارات مدينة الأغواط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص14.
- (26) عزيز، اشراق عبدالله. (2019). تحليل العلاقة بين مشاريع التطوير الحضري والصيغة البنوية للمدن القديمة: مدينة النجف القديمة أنموذجاً، مجلة جامعة الكوفة للبحوث والدراسات، 11(39)، ص691.
- (27) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2020). مصدر سابق.
- (28) الزامل، الجوهرة وحجازي، هدى والشرقاوي، نجوى، والمشعل، مضاوي. (2014). الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل: دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 7(3): 513-545.
- (29) بوخلخال، واقع أزمة السكن الأسباب والنتائج: تحليل محتوى ورؤى، مصدر سابق.
- (30) الطائي، مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها، مصدر سابق.
- (31) محمد، دور مشاريع المساكن الجاهزة في حل المشكلة السكنية في الخرطوم الكبرى، مصدر سابق.
- (32) الصلاحيات، المشكلات الاجتماعية في الأحياء الفقيرة، مصدر سابق.
- (33) الجياشي، واقع مشاريع الإسكان الحضري الاستثمارية في مدينة السماوة ودورها في معالجة مشكلة السكن، مصدر سابق.
- (34) بوخلخال، واقع أزمة السكن الأسباب والنتائج: تحليل محتوى ورؤى، مصدر سابق.
- (35) الزامل، وآخرون، الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل، مصدر سابق.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- الأسدي، صلاح وعثمان، اسامة. (2017). برامج الإسكان في الدول النامية: نماذج مختارة مع الإشارة لبرامج الإسكان في محافظة البصرة. مجلة حوليات المنتدى، (10): 27-53.
- بن جدود، فاطمة زهرة. (2014). المشاريع السكنية الجديدة في الجزائر بعد الإصلاحات - ولاية غليزان كنموذج-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.
- الجياشي، يحيى. (2019). واقع مشاريع الإسكان الحضري الاستثمارية في مدينة السماوة ودورها في معالجة مشكلة السكن، مجلة مداد الآداب جامعة المثنى، عدد خاص بالمؤتمرات: 1285-1312.
- الحسيني، بيداء. (2015). تحقيق الاكتفاء السكني بفاعلية تحديث المخطط الأساس واشباع الحاجة السكنية في ناحية الحيدرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10(11): 239-279.
- بو خلخال، علي. (2014). واقع أزمة السكن الأسباب والنتائج: تحليل محتوى ورؤى إطارات مدينة الأغواط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- ديابش، ربيعة. (2020). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ارتفاع تكلفة السكن الاجتماعي في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكر، بسكرة، الجزائر.
- الرجوب، عبد المجيد، والمومني، خالد. (2004). السياسة الإسكانية الحالية في الأردن ودورها في الحصول على المسكن الميسر، بحث مقدم لندوة الإسكان الثانية (المسكن الميسر)، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- الرحماني، صباح. (2012). الإسكان سياسات وتخطيط، عمان: دار الجامد للنشر والتوزيع.

الزامل، الجوهرة وحجازي، هدى والشرقاوي، نجوى، والمشعل، مضايوي. (2014). الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل: دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 7(3): 513-545.

السباهي، رحيم. (2018). إدارة أزمة السكن في العراق: محافظة الديوانية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، الديوانية، العراق.

الشوبكي، هادية. (2007). الاستثمار العقاري في الأردن، عمان: مركز الرأي للدراسات، تم الاسترجاع بتاريخ، 2020/8/25 في 1:28 مساءً، بحث منشور على الرابط: http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?type=2&ID=278.

الصلاحات، خولة. (2018). المشكلات الاجتماعية في الأحياء الفقيرة: دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الطائي، ضرغام. (2015). مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها (تحديات استقطاب مشاريع الإسكان العامة- دراسة حالة)، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، 10(11): 202-227.

عزيز، اشراق عبدالله. (2019). تحليل العلاقة بين مشاريع التطوير الحضري والصيغة البنوية للمدن القديمة: مدينة النجف القديمة أنموذجاً، *مجلة جامعة الكوفة للبحوث والدراسات*، 11(39): 687-706.

العيسوي، أسامة. (2008). حلول مقترحة لمشاريع الإسكان منخفضة التكاليف في قطاع غزة، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية والهندسية*، 16(1): 131-154.

محمد، ايمان. (2017). دور مشاريع المساكن الجاهزة في حل المشكلة السكنية في الخرطوم الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2013). *الكتاب السنوي للمؤسسة*، عمان: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2017). الخطة الإستراتيجية والبرنامج التنفيذي (2016-2019)، عمان: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2020). الكتاب السنوي للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، عمان: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2020). معلومات عامة، تم الاسترجاع بتاريخ 2020/4/10 من الموقع: <https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/Home/GovernmentEntities/Ministries/Ministry/Ministry%20of%20Public%20Works%20and%20Housing/Housing%20and%20Urban%20Development%20Corporation?current=true&nameEntity=Housing%20and%20Urban%20Development%20Corporation&entityType=sub>

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. (2020). نبذة عن المؤسسة، تم الاسترجاع بتاريخ 2020/8/27 من الموقع: http://www.hudc.gov.jo/AR/Pages/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9_%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4

نصير، عاطف (2004). السياسات الإسكانية بين الواقع وتطلعات المستقبل، عمان: مؤتمر الإسكان واقع وطموح، أيلول 2004.

يوسف، رائد. (2002). المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المنخفض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Norwegian Refuge Council (NRC). (2015). *No Place to Call Home - How Syria's displaced millions struggle to Keep Aroof Ovrr their Heads*. Viewing history (29/8/2020) website: <http://www.ncciraq.org/ar/ngos-ar/ngo>.

List of Sources and Reference :

- Al-Assadi, S. & Othman, O. (2017). Housing programs in developing countries: Selected models with reference to housing programs in Basra governorate. *Forum Annals Journal*, (10): 27-53.
- Al-Husseini, B. (2015). Achieving Housing Sufficiency by Effectively Modernizing the Basic Plan and Satisfying Housing Needs in the Haydariya District. *Al-Ghariri Journal of Economic and Administrative Sciences*, 10 (11): 239-279.
- Al-Issawi, O. (2008). Proposed solutions for low-cost housing projects in the Gaza Strip. *Journal of the Islamic University of Natural and Engineering Studies*, 16 (1): 131-154.
- Al-Jayashi, Y.(2019). The reality of urban housing investment projects in the city of Samawa and its role in addressing the housing problem. *Medad Arts Journal, Al-Muthanna University*, special issue for conferences: 1285-1312.
- Al-Rajoub, A. M and Al-Moumini, K. (2004). *Current housing policy in Jordan and its role in accessing affordable housing*, Introduction to the second Housing Symposium (Affordable Housing), Riyadh: High Commission for the Development of the City of Riyadh.
- Al-Sabahi, R. (2018). *Managing Iraq's Housing Crisis: Diwaniyah province model*, unpublished master's thesis, Al-Qadisiyah University, Diwaniyah, Iraq.
- Al-Selhat, K. (2018). *Social problems in poor neighborhoods: a field study on the beneficiary families of the general organization for housing and urban development projects in rhe city of Amman*. Unpublished doctoral thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.
- Al-Shubaki, H. (2007). *Real Estate Investment in Jordan*, Amman: The Al-Rai Center for Studies, retrieved on 8/25/2020 at 1:28 p.m., a search published at the link: http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?type=2&ID=278.
- Al-Tai, D. (2015). The problem of the housing crisis in Iraq and its proposed remedies (challenges of attracting public housing projects - case study). *The Gray Journal of Economic and Administrative Sciences, special issue of the Housing Conference*, 10 (11): 202-227.

- Aziz, I. (2019). Analysis of the relationship between urban development projects and the structure of old cities: Old City of Najaf, Model. *Al-Kufa University Journal of Research and Studies*, 11 (39): 687-706.
- Ben Jdoud, F. Z. (2014). *Algeria's New Housing Projects after Reforms - Relizane state as a Model*, Unpublished Master's Thesis, Abdelhamid Benbadis University, Mostaganem, Algeria.
- Bou Khalkhal, A. (2014). *The reality of the housing crisis, causes and results Analysis of the content and perspectives of the frames of the city of El Aguat*, unpublished master's thesis, Amar Chleij University, El Agout, Algeria.
- Dabbash, R. (2020). *Analytical study of the factors affecting the high cost of social housing in Algeria*, unpublished doctoral thesis, University of Mohamed Kheider Beskar, Biskra, Algeria.
- General Housing and Urban Development Corporation. (2013). *Foundation Yearbook*, Amman: Public Housing and Urban Development Corporation.
- General Housing and Urban Development Corporation. (2017). *Strategic plan and operational program (2016-2019)*, Amman: Public Housing and Urban Development Corporation.
- General Housing and Urban Development Corporation. (2020). *Foundation Yearbook*, Amman: Public Housing and Urban Development Corporation.
- General Housing and Urban Development Corporation.(2020). *Enterprise Brief*, retrieved 27/08/2020 from: http://www.hudc.gov.jo/AR/Pages/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9_%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4.
- General Housing and Urban Development Corporation.(2020). *General information*, retrieved 10/04/2020 from the site: <https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/home/governmentEntities/Ministries/Ministry/Ministry%20of%20Public%20Works%20and%20Housing/Housing%20and%20Urban%20Development%20Corporation?current=true&nameEntity=Housing%20and%20Urban%20Development%20Corporation&entityType=sub>.
- Joseph, M. (2002). *Design standards for low-income housing*, unpublished master's thesis, Al-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Muhammad, I. (2017). *The role of prefabricated housing projects in solving the housing problem in Greater Khartoum*, unpublished master's thesis, Sudan University of Science and Technology, Khartoum, Sudan.

- Naseer, A. (2004). *Housing policies between reality and future aspirations*, Amman: The Housing Conference is a reality and an ambition, September 2004.
- Norwegian Refuge Council (NRC). (2015). *No Place to Call Home - How Syria's displaced millions struggle to Keep Aroof Ovr their Heads*. Viewing history (29/8/2020) website: <http://www.ncciraq.org/ar/ngos-ar/ngo>.
- Rahmani, S. (2012). *Housing Policy and Planning*. Amman: Dar Al-Jamad for Publishing and Distribution.
- Zamil, J. and Hijazi, H., Al-Sharkawi, N, and Al-Mashaal, M. (2014). Satisfaction with the charitable housing services and its relation to the quality of life of low-income Saudi families: Study from a social service perspective, *Jordanian Journal of Social Sciences*, 7 (3): 513-545.